

من الواقع الاقتصادي

تشظيات البطالة

عباس الغالي

تتشظى البطالة في المؤسسات الحكومية لتسقّر عند مفهوم مأبىسي بـ (البطالة المقنعة) والتي سبق وان أشرنا إليها في مقالات سابقة ، وقلنا انها تعيش في دوائر الدولة وينسب تتجاوز حاجز .٪٤٠ .

وقد نسربت الينا معلومات تفيد بأن وزارة المالية تدرس حالياً امكانية تسريح الكثير من الموظفين الفائضين عن حاجة الوزارات او اعتماد حد حاجة الوزارات من الدرجات الشاغرة الجديدة من فيض وزارات اخرى انسجاماً مع قول (مصابب قوم عدم قوم فوائد) . وبغض النظر عن مدى صدقية هذا الاتجاه ، فإن تسريح الفائض من العاملين من دون معالجات حقيقة لوضعهم المالي قد تحول القرار السياسي بالحملة المنهائية بيد تحت يافطة الخدمة العامة لترافق تنفيذ هذا القرار الذي يسعى إلى الحد من مستويات البطالة المفرطة في الدوائر الحكومية فضلاً عن إزالة الترهيل الذي تعاني منه المؤسسات الحكومية في ظل الكم الهائل من الموظفين ويسفك أعلى من الحاجة الفعلية التي تنتظروا هذه الدوائر ، ما يجعل المسؤولية مضاعفة على القائمين على القرار الاقتصادي المنصي لأحدى المعاواهر الاقتصادية التي تعد معرضاً للظهور القدرات الادارية والفنية في تلك المؤسسات.

الضرورة ترى أن تتجه إلى تحديد سقف التقاعد الوظيفي على غرار ما معمول به في كثير من بلدان العالم الأخرى ، وعدم رفع السقف التقاعدي من بين الخدمة الفعلية بدعوى الخبرة سعيًا لفسح المجال للتعيين والختال من البساطة المفترة الشائنة في الدوائر الحكومية كافة والتي تنشط من البطالة الحقيقية التي خلقتها ضغوطات للتلوير بالتعيين العشوائي غير البرمجي والذي عادة ما يعتقد النزاعات السياسية المصطفة بالنزاعات الإنسانية ، وهو الذي خلق هذا الترهيل الوظيفي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ .

ما يستدعي ان تعتد الحكومة اجراءات احترازية محكمة للتعامل مع هذا الموضوع الشائك عن طريق دعم القطاع الخاص وتفعيل عملية الاستثمار في البلد بعد التوجه الذي اعلنت عنه كبريات الشركات العالمية وهو بالذكورة والإشارة، ما يجعل المدينة أمثل مبيعاً لاستثمار اعداداً كبيرة من العاملين عن العمل ويسعى إلى امتصاص الكثير من الكفاءات المتطلبة للعمل والمساهمة في اعمار البلد في القطاعات الاقتصادية كافة . وعن طريق هذا الاحتواء ستختصر تشظيات البطالة بل ستختال المؤسسات الحكومية من ظاهرة البطالة المقنعة .

abbas.abbas80@yahoo.com



الوزارات في تطبيق إستراتيجية مكافحة الفقر والتي يشكل نسبة خطيرة تخصص لها المال خلال سنوات تنفيذها بحسب إحصائيات الوزارة ذاتها.

أرقام الفقر في العراق التي أوردها وزارة التخطيط أشارت إلى أن الحكومة قد أقرت قلق ومخاوف الحكومة، التي شددت على أهمية تطبيق قدمت مؤشرات دقيقة عن مستويات الفقر والتباين في المستوى الاجتماعي بين الريف والمدينة وبين الذكور والإناث، ما يجعل الحكومة أمام تحديات حقيقة لواجهة الفقر بكل صوره وتخصيص الأموال العيساوي أوضح أن الحكومة ستقوم بدمج الاطلوبة لذلك لكن نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي لم يخف لقلق من الفساد المستشري في الوزارات الذي ربما يكون أحد مؤشرات تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفقر بالشكل المطلوب.

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لما يجري في العراق، الذي يشكل نسبة خطيرة ذلك حقوق إنسانية تخص لها الراشيق والشروع في العراق أو في الأردن والدولية سواء في العراق أو في أي مكان.

وزارة التخطيط أشارت إلى أن الحكومة قد أقرت قلق ومخاوف رئيسة أخيرة أجرتها وزارة التخطيط كشفت عن مستوى الفقر في العراق وبيروت، الإستراتيجية وتسخير الأصول وكل أنواع الجهد.

نائب رئيس الوزراء الدكتور رافع ناصيف ونائبه ونائبه الثاني نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي أوضح أن الحكومة تمتلك على خمس سنوات، وهي فترة قابلة للتكميد والتتجدد.

نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي الذي لم يخف لقلق من احتلال ثأثير الفساد على إيمان عووات قانونية.

وكشف العيساوي عن مساعدة جميع

ومنها الملبس والمسكن والتعليم و حتى العراق ولا يزال النفط والأموال تتدفق كل في اتجاه.

الخير الاقتصادي ماجد الصوري قال أن ذلك حقق إنسانية تخص لها الراشيق والشروع في العراق أو في الأردن والدولية سواء في العراق أو في أي مكان.

الخير الاقتصادي ماجد الصوري انتقد قوله الاهتمام بالقطاع الخاص باعتباره، حيث أن المحرك الرئيسي لاي تقدم اقتصادي بصفته ولذا سارع الحكومة إلى وضع مشاريعه إلى وجوب اعتماده بالاقتصاد بشكل عام غير أن هذا الاعتناء غير منظم، وعدم وضوح في الرؤية.

تنمية الاقتصاد وتطويره أمران ضروريان كي يتمتع العراق بوضع عالمي مناسب وكيف يتمتع المواطن البسيط والبسيط جداً بدخل مالي يسد رمقه ويكتفي احتياجاته

بغداد/متابعة المدى
فيما يعتمد الاقتصاد الوطني على وسائل النفط والدولة تدير النشاطات الاقتصادية كلها بمعانٍ القطاع الخاص من سبات وركود كبيرين في ظل عدم وجود بنية قانونية تنظم عمله في إطار النشاطات الاقتصادية المختلفة.

مررت سنتين متتاليتين منذ ٢٠٠٣ ولا يزال الاقتصاد يبطئ خطواته بسيطة جداً إلى أيام ولا يزال الفوائن غير موجودة بشكل كامل رغم الطموحات الكبيرة ورغم الآمال البالغة لدى الشعب بافتخار أن العراق بلد يملك ثروات عديدة وواسعة أولها النفط وأخراها الموارد البشرية المؤهلة مروراً بالزراعة وغيرها.

نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي
افتقد في تصريحات صحفية نشرت مؤخراً السياسات السابقة الناجحة عن احتكار الدولة للأقتصاد وأعتبروضع الحالي مجرد نتيجة حتمية لما سبق.

وقال عبد المهدي : إن العراق يحتاج إلى ارتقاء تأمّل طويلة وليس إلى قرارات ارجالية برىء وبريء الخطط والتعاون من جانبى برىء وبريء تجاهه من هيئة التنشاط الحكومي وانتقالها إلى إدارة القطاع الخاص.

عضوة اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عاصمة البلاداوى أقرت بعد وجود خطط متكاملة لتنمية الاقتصاد، وبينت أن القطاع الخاص يشك من التمهيد داعية إلى التصدير والانتقام.

وزير النفط الأسبق إبراهيم بحر العلوم عن أساليب تختلف الاقتصاد إلى المعاصرة الأساسية والمعززات الأيديولوجية ونسخ بالانتظام نتائج الانتفاخات المقلبة عليها تأتي إلى الصبر والانتقام.

قيادات افضل قد تتمكن، حسب قوله، من زيادة عوائد القطاعات الاقتصادية من هيئة التنشاط الحكومي وانتقالها إلى إدارة القطاع الخاص.